

بالضرورة والاضاف وما من وقت يقدر فيه الامكان الا الامكان ثابت  
 عليه الى غاية فليس للامكان اشتداد حدود من فكر انه قد يقال صحة الحركة لو كان  
 الحركة او حواجز الحركة اما ان يكون له ابتداء واما ان لا يكون فان لم يكن له ابتداء لم  
 ابراهم من ان حاضره ممكنة فلا يكون متعده ملون حاضره في الازل وان كان حواجزها  
 اشتداد معلوم انه ما من وقت يقدر فيه الوجود من الاوان حواجز ثابتة فكل ما يقدر  
 الحواجز والحواجز ثابتة فكله الى غاية يعلم انه ليس الحواجز مدانية فلو ان حواجز الحركات  
 واما لا ابتداء له ولزم من سبوت الحواجز عدم الانتفاع واما قال القائل ان سبوت الحركة  
 منع في الازل قبل معنى هذا الكلام ان سبوت الحركة يقتضي ان يكون له حركة اخرى الى  
 اول وزوال الازل ليس يتوقفا على غيره واما من امور ما لا يتحد وهو الحوادث  
 فلو ان الحركة متعده صارت متعده ممكنة من غير حدوث اخر من الامور فان قيل  
 المتحد هو عدم الازل او انقضاء الازل او تحركه كذا قيل عدم الازل ليس شأنا  
 كان موجودا لعدم الوجود ما يوجد او معنى الازل في الماضي لا بد في  
 المستقبل ما ليس ياتي به متحد حادث فاذا قيل بشرط حواجز المتحد والحادث  
 فقد المتحد والحادث دارا للمعنى انه بشرط في امدان ليس شئته ومن المعلوم ان  
 ثبوتها كاف في مكانه بوضع هذا ان القائل اذا قال ان سبوت حادثا اما ان يكون متعده  
 في الازل واما ان لا يكون فان كان متعده فكل القول بان متعده في الازل وان كانت متعده  
 لم صار متعده انهم ابتداء الشئ متكونه محتملا الى لونه متعده غير متحد في صلا  
 وادان القول بحدوث الحوادث بلا سبب متعده لا يستلزم انه جسم احد طرفي المثلين  
 بلا سبب كقول بحدوث الامكان والحواجز او حدوث الامكان والحواجز بلا سبب حادث  
 اول الانتفاع اذ كانت الحصة المحكوم عليها بالحواجز والانتفاع هو ما ليس الى كذا ما  
 يقدر

بغير من الاوقات كسبتها الى الوقت الاخر اسع اختصاص احد الوقتين بحوار الحصة  
 بها دون الوقت الاخر واداسع الاختصاص لا يخصص ولا يخصص لزم ان الانتفاع  
 في جميع الاوقات وهو ما اطل بالحس والاجماع فليكن الامكان والحواجز في جميع الاوقات  
 وهو المطلوب على هذا الفهم فليكن ان سبوت ما ذكره من المعارضات على ما ذكره  
 بما ذكره فان يقال ان قيل ان الحركة لم تكن ممكنة قبل المطلوب وان قيل انها كانت متعده  
 ثم صارت ممكنة فالانتفاع اما لذاتها واما لحوادثها فبذاتها وعلى الفهم من سبوت  
 وقام الانتفاع وان كان لذاتها والموح بذاته فلا بد ان يكون الانتفاع امر واحد  
 وحدهما الكلام في ذلك المانع كالكلام في غيره ولكن التسلسل لم يبال تسلسل  
 الموانع ان كان متعده حواجز التسلسل وامكن القول بتسلسل الحوادث وان كان  
 تسلسل الموانع متعده فكل كون الانتفاع متسلسلا وبطلان لونه واجبا نفسه او في  
 فوا يكون الانتفاع ثابتا في الازل متعده وهو الامكان والاضاح والدرجيات  
 اخرى انما هي من الحركة اما ان يكون متعده في الازل واما ان لا يكون فادله بان متعده  
 في الازل بتامكانه فلو ان سبوت الحركة ممكن في الازل وان كان متعده في الازل  
 الانتفاع اما لنفسه واما لحوادثه واداسع انتفاعه او ان لا الواجب وحده فلا  
 يرد الانتفاع وان كان المتعدي متسلسلا لزم حواجز التسلسل وهو سبب بطلان  
 الاصل الذي في فليكن الانتفاع تسلسل الحوادث وهو هذا الدليل ان الازل ليس  
 هو شئ متعده احد ودارا لغيره فبذاته فليكن الانتفاع في اخره ولم جاز هذا  
 هو التسلسل فليكن لم يحصى الازل التسلسل لكن قد يقال في تسلسل العدييات  
 ليس لتسلسل الوجودات بل لتسلسل العدييات فليكن محلات تسلسل



الوجودات ويكون حدوث الحوادث موقوفاً على تسلسل العدميات  
 معاً لا زل يمكن تسلسل العدميات اسراً حقيقياً ولا حقيقة له سلون  
 حدوث الحوادث موقوفاً على ما لا حقيقة له وهذا باطل وان كان تسلسل  
 اسراً حقيقياً فثبت ان تسلسل الامور المحيطة حاصراً وانما انزل مع ان كل  
 واحد من تلك التسلسلات ليس بالذي وهذا ينقض ما ذكرنا في اسامع  
 وهو موقوف على الحوادث هم من اسرارهم ان يقولوا انهم لا يخرجوا ما ان يقولوا انهم  
 التسلسل وهذا يعني هو الذي يلوهم في قولهم لا بد لحوادث من ابتدا  
 المستقر  
 اخر المجلد الاول برسم السورة التي عليها خط المصنف رحمه الله

قال الرازي البرهان الثاني على كل جسم قسماً في المقدار والقياس  
 المتقدار حدث فقرر الثاني بان ما في المقدار عقلانياً لا يجوز كونه ازيل  
 وانقص واحصا منه في قولهم المخرج مختار والافضل من جملته ان لا يخرج  
 على الطريقة حظه قال اني سمعت من يقول ان في قولهم مع لزوم المخرج لا يخرج  
 المخرج لا يخرج بل قد يكون اسراً مستلزماً للقدر فاسم المخرج لا يخرج  
 حصاراً فاداً قدر المخرج اسراً مستلزماً لذلك القدر ما اسماً او اسماً مستلزماً  
 حصاراً المخرج للقدر ما في الكلام على هذا عند ذكر اقسام الاعداد  
 قال الرازي البرهان الثالث لو كان الجسم ارباعاً كان في الارز حصاراً  
 معني اركل موجود مساراً الى حساب ما به سال او هناك كونه كذا والارز  
 مع رواله لما فهم فاسع الحركة عليه وحدث حصاراً باطل

ورمى غلط  
 معنى صحيح  
 اخره انما يشاء  
 حصاراً مستلزماً  
 المخرج لا يخرج  
 على الطريقة حظه  
 وهم وريقات  
 وحركات على  
 الهواشئ  
 خط الاعداد  
 له حقيقة  
 رضاء الله

في ان يقول معنى الازلي الالهي لا الي اول فيكون معنى مولد لركان الجسم  
 الينا الحان في الازل مختصاً بمعني اركل لو كان الجسم ما بال الازلي لو كان  
 حصوله في حيز واحد معين فاما وهو معنى السكون وهذا ممنوع بل واما  
 يكون حصوله في موضع معين اما عتلاً او على البدل اي يكون في كل وقت في حيز  
 معين غير الذي كان حاصلاً فيه قبله قال ان ممبه قلت يجوز هذا  
 الاعراض انما لمشار اليه ما به سال اركل لا سلكهم حيزاً مستلماً مع اسما له عن  
 بما به سال انه لا بد من حيزاً ما لونه واحد معين في جميع الاوقات ولا واما  
 اسلكهم نوع الحيز لا عينه اسكن لونه ما به سال في هذا موضع هذا الحكم لازم  
 الجسم الحديث كالدليل من حيزاً مستلماً مع امكان اسما له عنه فان قال اركل الحيزين  
 حينئذ يكون ثمة او المطلق لا وجود له في الخارج فاذا كان اركل اسع رواله  
 خلاف الحديث قيل ليس الحيز اسراً وجودياً بل هو قدر والمكان ولو قدر انه  
 يوردي كونه من نفسه واما انما لست اسماً من وجود اركل واما انما لست منهم فقال  
 يحون هذا الكلام لو كان اركل للزم ان يكون سالاً لا يتحرك عن حيزه لا اركل موجود  
 الازلي لا زل في سلال اركل كمن السكون وجوداً باطلاً الدليل وان كان وجوداً باطلاً لم  
 دليلاً على استقلاله اركان وقال لسكون الوجودي الازلي واما انما الحيز على ان  
 حيز الجسم على الحركة ومعلوم انه اذا كان كل جسم تسلسل الحركة غير ان الصفات  
 الطبعية واللون والقدرة والعلو والعمق والحرارة والبرودة والصلابة واللين والحرارة  
 الازلي قد علم لحرارة في حيزاً مستلماً مع امكان اسما له عنه فان قال اركل الحيزين

معني اركل موجود مساراً الى حساب ما به سال او هناك كونه كذا والارز  
 مع رواله لما فهم فاسع الحركة عليه وحدث حصاراً باطل







ذاتا لشاركا في الوجود الذاتي وتباينا بالعين بل هم تركها بما هما المشاركة  
 والمباينة وكل مركب متفقر الى غيره / امكانه الى جونه وكل متفقر الى غيره  
 يمكن له ان يخاله الارضى ولعلنا ان يقول بكون الوجود والعينين وصفتين  
 عرضيتين للماهية البسيطة بالان لم يحدت بحد الكلام على هذا في التركيب ذكر  
 ما استدلوا به على امتناع كون عرضيا فان الوصف العرضي يحتاج الى سبب فكل الذات  
 يكون وجوده الواجب سببا الى غيره الواجب وايضا يكون وجودا الواجب  
 عرضيا طاهرا للساد وايضا الوجود في الصفات الاربعة لنفسه من الذاتي والعرضي  
 حكم يخص ولكن لما قل ان يقول قول القائل شاركا في الوجود الذاتي انتهى به  
 تشاؤهما في مطلق الوجود او ان احدهما يشترك الاخر في الوجود الذي يخصه فان  
 اراد الاول ان يشاركه في الوجود المشترك في مطلق الوجود فان هذا واجب  
 وهذا عين هذا معنى والمحميات مسركة في معنى العنصر كما ان السبب في الواحد  
 مشترك في معنى الوجود والماهيات مسركة في معنى الماهية والحقائق مسركة في معنى الحقيقة  
 وكذا سائر الاسماء العامة المطلقة الكلية جسد لم يباين مطلق العنصر كالم باينا  
 ومطلق الوجود وانما يشترك في معنى الوجود متساويا مع كذا انما في معنى  
 متسع وان جاز لعلنا ان يقول هذا شاركا في الوجود في الوجود الذي يخصه جاز ان يقول  
 ان هذا شاركا في الوجود في الوجود الذي يخصه واما المستدل احد الوجود مطلقا واط  
 العنصر متساويا وكان الواجب ان يكون في الاطلاق والعنصر او هما سلا زمان  
 فان وجود هذا ملازم لعينه ووجود هذا ملازم لعينه فمتنع ان يكون احدهما  
 الاخر ولو عكس عاكس قوله مل قوله ما يقول اسر كاني العنصر الذاتي فان لكل منهما  
 بعينه ذاتا وبما ساد الوجود فان له وجودا خاصا به وعلمنا ان هذا ما استدلوا به  
 من الجملة بالصفات المتساوية ان يكون بعضا من بعض ما دام ان السامات

فكل منهما له اساسه محضه حيوانية محضه واطقية محضه وهنئلا لونه / اوجد  
 انسانيه دون اطقية ولا باطقية دون انسانية واما اوجد واحد واحد  
 منها دون غيره المعتبر وان جاز انسا به اخرى واطقية اخرى فكل منهما له اساسه  
 واطقية ليست هي عينها كما ان هذا الانسان بغير هذا الانسان ليس هو اما بعينه الا ان  
 اراد بلفظ العنصر النوع كما يقال لمن علم شيئا من علم عن وهذا علم بالذات بعينه فالمقصود انه  
 ذلك النوع بعينه ليس المقصود انه ذلك العلم المشخص الذي قام به ذلك العاقل ما به  
 ليس بحد من الموجود من الواجبين وهو فكل مركب احدهما من مشاركتين بل ان  
 الارضى مختص به فغير غير غيره وان كانت صفاته بعضها تشابه بعضها وعندها خلاف  
 كما غيره فاذا قلنا لو قدر احدهما او وجودا او انسا فان احدهما اساسا لآخر في الوجود  
 او الوجود او الانسانية كما ان محتملا وان منع يمكن مع ذلك ان يشابه في الحقيقة كما يمكن  
 ان يقال انه ثم هي ان كلا منهما فيه ما يشترك فيه من واحد من وجهه فقولنا مركب ما لا يشترك  
 والامتنان اذ في ذلك انه موصوف بالامر من حيث وجوبه وانما انما انما تركت ذاته سلبا بهذا  
 ما طرأ على من يقول ان الانسان مركب من الحيوانية والاطقية فانه لا يرب انه موصوف  
 بهما واما كون الانسان العنصر له اخر امر كونه شيئا من اطلاق تقدم ولو سلم ان هذا يسمى  
 مركبا موصوفه بكون مركب الى غير ذلك فانه ما لا يركب بالاجسام المراد من موصوفاتها والاعراض  
 والادوية والاشياء ونحو ذلك ويدخل فيه ما ليس بعنصر اخر به كالانس والحيوان والنبات  
 ويدخل فيه ما ليس بعنصر حيوانية غير بعض ويدخل فيه الموصوف بصفات كونه له هذا  
 هذا الذي كان هاما سلبا له محتملا يكون المراد ان هذا كونه له صفة لا يركب له ملازم في ثبوته  
 من الصفات الاربعة له وهذا حق وهب انك سمعت هذا مركبا فليس ذلك محتملا في واجب  
 الوجود بل هو الحق الذي لا يمكن تقييده بكون المركب متساويا الى غير هذا ما ان الموصوف بصفته











وكثير من الناس يشبه علمه هذا بهذا فادان تصور ما لا يعلم اساعده او سبل عنه قال  
هذا يمكن وهذا غير متبع وهذا الموضوع وجوده لم يلزم من كونه محال وادان قيل له  
فوكذا انه لو فرض وجوده لم يلزم منه محال تخصيصه عليه وسلب عام من اعم علمه بالعلم  
من فرض وجوده محال والثاني علمه الدليل كما على المنته الدليل وهل علمه ذلك بالضرورة  
المشتركة من العقل ام سطر ام بضرورة احصاء بها ام سطر الاسرار كذا كذا  
وان كان سطر مشترك ما من الدليل الذي يشترك فيه اسطر وان كان بضرورة محصية او سطر  
محقق هذا ايضا باطل لو جهن احد ان يفتكر ان هذا ما يشترك به العقل والوجود  
مراعى له ويدعى لهم اذا ما طرأ كذا بواسطهم على هذه الحق ودلك مع دعواك  
الاحصاء من علم ذلك والثاني ان احصاء كل علم وكذا كذا او بطلان ما يكون احصاء  
بما هو محقق بل لا يمكن حصره او تحصيله او وجوده كما لا يدركه رايه ليس كذا وما  
يدعى مكانه ولا يدعى احصاء كل العلم ما كانه ما راجعت ذلك لم يلزم غير ما افتكرنا ذلك  
ان لم يعلم عليه دليل او صوابه فكل علمنا دارا سبعا ويهتق هؤلاء المتكلمين  
في الصفات اللازمة للموصوف من سبوا تفسيره وانته ومعه ليس بهد  
المسطرة الصفات اللازمة للموصوف من سبوا مع دانتا موصوفا واطلا وكمية  
رأى سموعه ضيا خارجا الذات مع كونها لازما لها وبقدرهم ذلك لان الماهية وان  
وجود الماهية وهذه العود انما يعود عند كونه الى الوجود من سبوا لا اذ كان  
وهو الذي يدعى ماهية ومن سبوا في الاعيان وهو الذي سمع وجوده وانما تصور  
النفس من المعاني ويخرج عنه بالالفاظ له لفظ دل عليه بالمطابقة هو الال على ملك  
الماهية وله حيز المعنى هو حيز تلك الماهية واللفظ المذكور دل عليه بالمتضمن وله معنى  
معنى يلزمه خارج عنه هو الالام لتلك الماهية الخارج عنها واللفظ دل عليه بالانتماء  
وتلك الماهية التي في الدهن هو كسب ما بصفاته الداهن من صفات الموصوف كثر ان

وقيل مخفف يكون بان جملة واره معمله واما الصفات اللازمة للموصوف في الخارج  
فكلها لازمة له لا يعدم داهن مع عدم شيء منها وليس شيء منها يستلزم الموصوف في الوجود المعنى  
ما يدعى جملة من الالذاتي يستلزم الموصوف في الدهن والخارج وتلك الصفات هي اخر الماهية  
المستورة في الدهن كما ان لفظ كل صفة حيز من تلك الالفاظ اذا طلت جسم حاس من بام معمله  
سبحك يا ارايه باطل واما الموصوف الموجود في الخارج كالانسان فصانته فأيده حاله  
فيه ليست اخر الحقيقة الموصوف في الخارج ما رقه عليها سبق الحيز على الكمال في سوره  
من سوره من سوره كذا العالمين معولا المتكلمين في الصفات اللازمة اليها راده على صفة الموصوف  
لشبه قول او كذا الصفات اللازمة العزمه خارجة عن صفة الموصوف وكذا الاسرار  
منه ليس حيزه كثر من المطا والاذكاء والمقصود ان هذه الالاف من الحيزه التي خارج  
بما الالاف على حدوث الاجسام ودرجاتها المعطو له معمله بل هو من صفاتها كذا حيز  
سل المطالب العالميه وشمسها حيزا صفة وتجمع بها حانه معلومه والملاحظ المشترية  
وعمر ذلك وعلم سهر رطب وخشبه سها مع ارهه الذي ذكر هو مسرى لما ذكره عن  
من هذا الكلام وعلى كل تقدير فالاستدلال على حدوث الاحسام بهذه الحق في غاية الضعف  
كما اخبرنا به فان ما ذكره يوجب ان الموصوف في الوجود شيء قديم سواء انذر انه جسم او غير جسم ما يقال  
لو كان رب العالمين يدعى بالاريد منه اما جبري وانه رايها واما رايها على ذلك والاسرار باطلان بطل  
لونه قدما اما الاول علانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه رايها او احسا لوجود او وجوده كذا علما بلونه قدما  
وهذا باطل واما الثاني فلو كان بلان ذلك لكان رايها ان كان رايها كنم ان يكون معمله رايها عليه  
وان السلسل ما وان حادثا بالعدم اول فاما حوانا من موانع الاطاع فان حوانا من موانع  
البراع وان كان العلم بلونه رب العالمين سنظم العلم بقدومه لكن ليس العلم بفساد الوجوده هو  
العلم بفساد العدم بل هو العلم الاول بالضرر مع دسوا على البلي وبذلك الشك بدم مع  
العلم بانه رايه ويحط له ان الرب سها حيزي ليس له فذلك كما في الحديث الصحيح يا ايها الشيطان

اسرار  
ذلك



احكم منقول من قولنا ان الله والاسدي لم يمتد في سلكه من العالم  
على شئ من هذه الطرف بل ضعفها واحص ثقلها او ضعفها وهو الاحكام  
مكرر عن الاعراض والاعراض لا يمتد في زمانين فتكون حادثه وما لا يمتد عن الحوادث  
هو حادث وهذا الدليل يمتد على مدته ان العرف لا يمتد في زمانين وهو العرف لا يمتد في زمانين  
ان هذا محال للحس والعرفه والاساس ساع حوادها الاول لها وديها الكلام  
والروح الرقيق بها الاسدي كجسمها ما احص به من سلكه على حداث الاحكام نوانه  
سها ما ذكره الاسدي وهو سعي في الارض على الارض في كل ساعه او في كل ساعه  
الخاطر او لعلها اخذ ذلكا وبعضه من كلام الرازي في هذه الاحكام ارجح ما بها واسا  
وهو اعلى كنهه التي منها ضعف هذه الحجج مع ان ضعفها سعيهم اليه كسر المطار  
وس يكلم من المطار بطريق ما تكلم به من قبله فاما ان يكون حادثه او لا سعيهم فكل  
وهو الارض كدخولهم من اسفل من السما حرق بالناظر هذه الحجج او اراى هو لا  
المطار مدحوا كما علم ان النظر يحصلون في هذه المسالك واهم بعضهم بعد مدحها  
ومسرح سها  
اصا الواسع  
العرالي رغبه  
المسلك السادس  
وهو ان لو كانت الاحكام  
المسلك الاخر  
عنان عن الحصول  
بعد ان كان في ذلك الحين  
حدوده فانه ليس  
ما ذكره في سعيه كونه

احكامهم

الاول

الحسم

الجسم في الركن الثاني والحسم في الركن الثاني ليس مخلوعا عن الحركة والسكون بالمفسر  
المذكور وهو ظاهر الاحاله فانه اذا كان الكلام في الحسم هو في الركن الثاني من جود الجسم  
بالركن الثاني ليس هو حاله الارليه وعند ذلك لا يمكن ان يكون الجسم ازالا مخلوعا عن الحركة  
والسكون حاله وان سلمنا الحصر فلم يمتد ما ساع كون الحركة ازاله وما ذكره من الوجه الاول  
في الدلاله فاما ما ذكره ان لو قيل بان الحركة الواحدة بالشخص ازاله وليس كذلك بل معنى يكون الحركة  
ارليه ان هذا خاصها المتعاقبه الاولها وعند ذلك فلا منافاه من كون كل واحد من  
احاد الحركات المشخصه حادثه ومسوقه بالغير ويمن كون جمله احادها ارليه يعني  
انها متعاقبه الى غير النهاية فالرسمه في الوجه الثاني ما ظهر انصارا وان كل واحد من  
الحركات التدريبيه وان كانت مسوقه لعدم لا بدايه له يعني اختراع الاعدام بالسلطه  
محل كل واحد من احاد الحركات في الازل انه لا اول للملك الاعدام ولا بدايه ومع ذلك  
فعدم السابق على كل حركه وان كان لا بدايه له معان به وجود حركات قبل الحركه المذكوره  
وليس به معان به السابق للمسوق على هذا فكون الكلام في العدم السابق على  
حركه حركه وعلى هذا فالحصول الحسم من الموجودات لا ازاله مع هذه الاعدام ارا على هذا  
المجموع رايلور مسقا ادليس به تقاربه السابق للمسوق على ما عرف والوجه دقه  
يلتأمل فانه ان يمتد ملك هذا الاعراض الذي ذكره الاسدي ومدد كونه هو  
احكام الاعدام لا معنى له سوى انها مشتركه في عدم البدايه والاوليه فليبدع في كل حركه  
يمكن ان كان في جود حركه وليس به معان به السابق للمسوق وهذا الذي قاله  
لكنه قال هذا الاعراض ما يحتمل لو كان حركه في ذلك معان به السابق للمسوق وهو هو  
الانما لعدم ما رخص في الازل وليس معان به السابق من الموجودات ادلو كان معان به جودها في هذا

هـ



الموجود معاً بالمثل العدديات المجتمعة ومنها عدمه فافترق السابق المسنون  
 نعمته اجتماعهما في الازل وبقاها الى الابد اجتماعها محتمل ما بها معا  
 فهو بمنوع لانه ما من جنس من الاول على واحد منها وهو قول انما امر اجتماعها  
 في جنس حادث لكونها اسما واحداً مسكواً فاما قلت في محتمل الازل وقصد  
 الخطاب ان بها الالعدم ليس شي وليس لعدم هذه الحركة حقيقة ثابتة مغايرة  
 لعدم الاخرى حتى يقال ان عدمها اجتماع في الازل اولم يمتنع بل هي طرقت  
 كل منها ارباباً بعد ان يمكن وكون الحوادث كلها مشتركة في انها لم تكن لا وجوداً  
 عدم لونها حقائق متغايرة ما بين الازل والصبح ولكن ان يقال ان عدمها مشترك  
 بالعدم ان حسمها مسوق بالعدم ام كل واحد واحد منها مسوق بالعدم  
 اما الاول فهو محل النزاع واما الثاني فاداء في كل واحد من عدالته في الجنس  
 لم ير كمالاً محسناً يقال ان الجنس شيئاً بعد ان يمكن ولا يمكن في كون كل واحد  
 مسوقاً بعدم ان يكون الجنس مسوقاً بالعدم الا ان ثبت حدوث الجنس وهو  
 النزاع وعدم الحوادث هو نوع واحد مقضى في الحوادث فكما حدث حادث  
 انقضى من ذلك عدمه فيهم وذكر الحوادث ولم ينعقد عدمه في الازل حسم عدم  
 اعيان الحوادث كما ان الازل عدم من يقول ما به الاول لها هو ضرر الحوادث في جنس  
 وجودها ازل وعدم كل من اعيانها ازل ولا سافاه من هذا ان يستلزم وجود البداية  
 وهو محل النزاع وهذا يطهر الجواب عما ذكره بعضهم في معنى هذا الوجه فان بعضهم لما  
 رأى ما ورد في علي ما ذكر الازل ضرراً للدليل على خطأ خريف القول بكون كل من الحوادث  
 الحزبية مسوقاً ما خوي لا الى اول تسليم الحال فليكن محالاً ما ان الازل من كل واحد  
 منها من حيث انه حادث بمعنى ان يكون مسوقاً لعدم ازل في كل حادث مسوق  
 بعدم ارك هذا فبعض ان يكون تلك العدديات مجتمعة في الازل ومن حيث انه ما من  
 ضرر

بعض الاول ان يكون فرد منها موجوداً بمعنى ان يكون تلك العدديات مجتمعة  
 في الازل والالزم ان يكون السابق معاً بالمثل المسوق ولا شك ان اجتماعها في الازل  
 وعدم اجتماعها منه متساويان فالمسلم له حال معاً في اجتماعها في الازل  
 السابق على كل من الحوادث ان جعلته شيئاً ثانياً في الازل متميزاً عن عدم الحوادث الا ان  
 بمنوع ما بالعدم الازل لا استازمه اصلاً ولا يعقل حتى يقال ان هناك اعداداً لكل واحد  
 حادث علم انه انقضى بحده الداخلي وكل السور الشامل لها وليس جنس الموجودات لها  
 كشمول جنس العدم للمعدومات لا الموجودات لها امتياز في الخارج بحسب هذا الموجود  
 سمى في الخارج عن شخص الاخر واما العدم ليس شي اصلاً في الخارج واما ما رده بوجه  
 من الوجوه ولكن هذا الدليل يدعي على قول من يقول بالمعدوم شي واما بعد ان يكون الواحد  
 هذا الوجه من المعزلة اليها ليس هذا ما هم يثبتون المعدوم شيئاً يكون هذا الحادث في حال  
 عدمه شيئاً وهذا الحادث في حال عدمه شيئاً وحسب ذلك الحوادث اعدام محتمل ثابت في الازل  
 وهو لا التام بل هو هذا يقولون في كل واحد معدوم ممكن سواء حدث ام لم يحدث فاداء ان  
 التاميل للحوادث اعدام اركيه ثابتة في الازل متعين لم يوحده الاعلى قول هو لا وهذا القول  
 تدعي من صانع وسعده تسليمه معاً عنه ما ذكره هو لا وهو ان اجتماعها في الازل محتمل  
 اسما البداية محتمل وعدم البداية ليس امراً موجوداً حتى يعقل فيه اجتماع على هذا  
 معاً لا نسلم ان الازل شي مسبقاً او شي موجود وليس الازل حد محدد حتى يعقل منه  
 اجتماع بل الازل عان عن عدم الانتها والاول ما لا اسداله فهو ازل وما لا اسداله فهو  
 ابدى وما من جنس بعد موجوداً الا وليس هو الازل في كل جنس بعضها موجود وبعضها  
 معدوم موجود البعض معاً لعدم البعض واما وحسب ما اجتماعها في الازل معناه  
 اشراكها في كل واحد ليس له اول وعدم اجتماعها منه معناه انه لم يزل في كل جنس منها

راحم



موجودا و عدمه نابلا رانما مض من اشتراكها في علم الاستعداد وجودا متخاصما  
 دائما الا اذا قيل بمعنى حصر الحوادث الدائمة وقد اعترض المستدل بهذا على ما  
 ذكره الامدي والارموي في اوجه الاول قالوا بان قلت الازلي الحركة الكلية  
 بمعنى ان كل فرد منها مسبق ما حصر الازلي لا افرادها الموحدة التي يفيض المسوقه  
 بالعرض ثم قال قلت محسنا ما هو الحكم عليه بالازلي عن موجود في الخارج لا متاع  
 وجود الحركة الكلية في الخارج وما هو موجود متاع في الخارج فهو ليس بازلي ولما لم يكن  
 نقول هذا غلط تناسل الاجمال الذي يلبط الكل وذكر انه انما يقع وجود الكل  
 في الخارج مطلقا اذا كان مجردا عن افراده كوجود انسان مطلق حيوان مطلق وحركة  
 مطلقة لا محصور يتحرك ولا يحده ولون مطلق لا يكون اسود ولا ابيض وكل من  
 الاوار المعينه ما اذا قدر حركه مطلقة لا مختص بحركه معين فان وجودها في الخارج  
 متناغا وما الحركات المتعاقبة في وجود الكل بها هو وجود تلك الافراد كما اذا وجد  
 عند اناسي موجود الاسار الكل هو وجود اشخاصه والحاج اربث للكل في  
 الخارج وجودا غير وجود اشخاصه بل وجود اشخاصه هو وجوده ومعلوم انه اذا  
 وان كانا قد اريد بوجود الكل في الخارج وجود اشخاصه كما انما رجع احد من العقلاء وحسب مفاده  
 متاع عن في ان بوجود الحركة الكلية في الخارج هو وجود افرادها المتعاقبة متاع عن في كل فرد  
 الكل المطلق بالعرض وليس هذا الحصر المتعاقب الذي يوجد بعضه شيئا مسبقا بالغير  
 الاستعداد هو وان ثبت قلت لانسان ان الكل لا يوجد في الخارج ولكن سلم انه لا يوجد في الخارج  
 الطبعي فلهذا **وهذا هو الكل الطبعي كسائر الاسان لا بشرط فانه يوجد في الخارج كغيره**  
 موجود في الخارج  
 مستحاضا بوجود افراد اما محتفقه واما معامه لبعض الحوادث  
 المستفله بالحكم عليه بالازلية هو النوع الذي يوجد الاساس شيئا لا متناغا  
 فان سلم من الحكم ليس الموجود في الخارج على وجه الاجتماع كما يوجد اسراد  
 الاسان

الاسان هو صفة وار قبل الوجود شيئا متناغا وهو متناوع ولم يرد ان الوجود في الخارج حركه  
 اصلا لا متناها ولا غير متناها وهذا ما يحال الحصر والعقل يدعي ان شيئا لهذا النوع  
 وبعده عنه الازلي وسائر صان قال الامدي وباني الوحي في الدلالة ما ذكرناه  
 في امتناع حوادث عن متناها في اثبات واحد الوجود وقد ذكرت ملاحجه الى اعادتها  
 وهو يدرك قبل ذلك في امتناع ما لا يماهم اربع طرق واحار طريقة التطبيق وهو  
 ان يفرد الجملة فلو كان ما لا يماهم لا يماهم له فلو مرضنا وياجه مساهمة على الجملة المفردة  
 ولكن الرأيه عشرة مثلا فالجملة الازلي اما ان يكون مساوية لنفسها مع مرض الزيادة  
 عليها او يزيد او ينقص والقول بالمساواة والزيادة بحال فان الشي لا يكون مع غيره لهما مع لا  
 عين ولا يزيد وان كانت الجملة الاولى ناقصة بالسطر الى الجملة الثانية بمجرى المعلوم ان  
 المساواة بينهما اما هو ما سر متناه وعدم ذلك فالزيادة لا بد ان يكون لها نسبة الى الثاني  
 بحكم من حركات النفس على محور رايه المساهم على المتناهم وبحال ان يحمل من ليس  
 متناها بين النسبة الواحدة من المتناهي واصفا فانه اذا كانت صفة الجملة ان يرد من  
 الاخرى ما سر متناه فليطبق على الطرفين الاخرين بان ما خذ من الطرفين الاخرين احسب  
 الجملة عند ما يعرف متناو من الاخرى مثله وهم جرا ما ان مسلسل الاسار الى غير المتناهي  
 فيلزم منه مساواة الاصل الازلي في كلا طرفيه وهو محال وان صيرت الجملة الناقصة في  
 الطرفين الذي اياه له فقد تناهت والزائدة انما ردت على الناقصة ما سر متناه وكلما  
 زاد على المتناهم ما سر متناه فهو متناه قال بعض الامير وهذا الاستقام اعلى مراتب  
 الفلسفة وما على تواجد المسكين اما الفلاسفة فانهم يصومان طمالة تربيت وضع كالأبعاد  
 والامسدادات او الترتيب الطبعي واحاد موجوده معا لعلل والمعلولات والقول



النهاية منه مستحيل وما سوى ذلك فالقول بعدم السهولة فيه غير مستحيل وسوي  
ما جله من حركته معاكسة لنفسه بعد معارضة الابدان اوهي على العاقبة والتخلف  
كالارضية والحركات الدورية فان ما ذكره واراد استعملها في مضافاته بالنهاية فهو  
لازم لهم مما مضوا فيه بعدم النهاية وعند ذلك فلا بد من بطلان احكامها من  
اما الدليل ان ان اعتقادهم عدم النهاية حقا واما اعتقاد عدم النهاية ان كان  
الدليل حقا لا يستحال الجمع كالتصديق لما ذكره الفيلسوف من جهة البرهان  
من العلل والمعلولات والارض والحركات فيكون هو قوله ان ما لا يتوقف  
وضعا واجازة من حركته معا وان توفيقا طبيعيا فلا يمكن ان يرضى حواشيه الاطراف  
ورض الرمان والنقصان منه بخلاف مقابله لان الحاصل يعلم الا لا يخفى على هذا الحاصل  
في سائر ذات الاوضاع ونما له الترتيب الطبيعي واجازة من حركته معاكسة من جهة  
افضاه الى وضع الرمان والنقصان من الساعات ههنا وذلك ما لا يمكن ان يرضى ان  
على ما يرضى الوقت عند من يخطه ما من البعد المقصود او حمله ما من العتد  
المقصود وعند ذلك فلا يخفى ان كان يرضى الوقت على حمله من اعداد الحركات والهيئات  
الاساسية المعاصرة لادائها حواشيه الرمان عليها بالتوهم مما هو من نوعها واذ كان  
الحركة والمسجلة في القياس المذكور في محال الاستدلال بعينه مستحيلة في جميع الانواع  
مع اتحاد الصور القياسية من حركته وايضا فان ليس كل حركتين متساويتين  
متناهية يكونان متساويتين فان عتد الحركات مثلا لا يمكن ان يحددها وان كانت  
الاولى اكبر من الثانية فانما متناهية وهذه الامور وادوات تدريسها هي ملاح  
ان وضع القياس المذكور فيها على حركته في الامور الحركية فالتعليل فلا يمكن

المعرف

المعرف واقفا من محرو هذا الاختلاف والقول ان ما رادت به احدى الجهتين  
على الاخرى لا بد ان يكون له نسبة الى الثاني غير مسلم والى من قول المسألة في المسألة  
التي فنون عوامتنا هي لفظة المسألة في كمالها واما المتكلم فله في انطال  
القول بعدم النهاية طرف الاول ما استلناه من لطيفة المذكور وليس عليه ما  
ذكرناه ما عدا الناقض الملازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم النهاية فاذ كان  
الصور وعدم اعتقاد المتكلم المذكور غير المناقض لان من المتكلم من جهة اعتقاد  
عدم النهاية فاذ كان من الصور وعدم اعتقاد المتكلم المذكور غير المناقض  
لان من المتكلم من جهة اعتقاد عدم النهاية في معلوم ما ان الله تعالى ومقدورات  
مع وجود ما ذكرناه من الدليل البراهين على حوص النهاية منها قال وما يقال من ان المعنى  
لكون المعلومات والمقدورات غير متناهية صلاحية العلم للعقل ما يصح ان يعلم  
وصلاحية العقول لتعليمها بطل ما يصح ان يوجد وما يصح ان يعلم ويوجد غير متناه  
لكونه من قبل المصدريات الوهية والحركات الامكانية وذلك مما لا يسع ان يرضى  
متناهية خلاص الامور الوهية والحقائق العقلية فلا تتولد في الصدق ايضا فان هذه  
الامور وان لم يكن من الحركات الاعيان غير انها متناهية في الابدان واخرى ان  
نسبة ما مضى استعماله في الوجود وهي على نحو استعماله في الوجود عيني قال  
الترجيح ملك والبرهان في السبل يحتاج الى ثبوت الوصف القار في صوت ما في الامد  
في الوصف وما فيهم في كونه مؤثرا والحق ان ما ذكره من الوصف متوجه في الصدق وان  
يعلمها بالمعروف من ربات الحركات فانها معلوم لها معلوم للعالم ليس المراد بذلك  
انهم صفة يعلم ان يعلم بها المعلوم اذ اوجد له هو معلوم بل وجوده بخلاف



العدد فان علقها بالمععدم معناه انها صفة ملحقة لعلو المععدم اذا وجد  
 وايضا ما ينزل العاقل المعلومات والمقدورات غير متساوية هو صلاح  
 العلم والقدرة للتعليق هو وان سلم في القدرة فلا سلم في العلم فان الكلام ليس هو في  
 امتكان العلم بها بل في العلم الذي يقال انه علم موجود اني معلوم بالانهاية له  
 وهذا امر موجود في هذه السهبة صار طائفة من المطار الى استرسال العلم  
 على احاد بوع العرض كما قاله ابو المعالي وحكي ذلك عن ابن الحضر المصري وداود الخوارزمي  
 قال ابو المعالي الاقسام خمسة واحدة والاعراض ثمانية والاصوات واثنا عشر  
 غير محصور في الاكحوز وجود احاسر لا تقام اليه حديد وجود ما لا يقام  
 في العلم والدليل الدال على اني النهاية في النهاية في هذا ما لا احاط بالاعراض  
 ما لا العلم يستمر على استرساله او ما الخوارزمي صلاحه للعلق فهو حوالا الى السهبة  
 وهو ما كـ يعني الامري الطرق الثاني يعني في ما زان ماسع ما لا انهاية له  
 قوله لوجود اعداد الانهاية كما لم يخل ما ان يكون شفعاً او دتراً او شفعاً و دتراً  
 او اسعفاً و لا دتراً فان كانت سعة فهو يصير دتراً و ان كان واحد و ان كان دتراً فهو  
 يصير سعة و ان واحد و اعوار الواضحة لا ماسع محال و ان كانت شفعاً و دتراً  
 فهو محال و ان السفع ما قبل الاقسام متساويين والوحي في اني لذكر العدد  
 الواحد لا يكون بالالذكر غير قابل له معاً و ان لم يكن سعة و لا دتراً فليس له وجود  
 واسطة بين الشيء والاشياء وهو محال هذه الحقائق اما لو سلم من القول بعدد  
 الاربعة له فالقول به محال قال وهو من النمط الاول في الصادق لو حتم الاول انه قد لا  
 سلم استعمال السعد و الترتيب به بالانهاية له والقول بان ما لا يشاهي بالوجود  
 الواضح

الواحد الذي به يصير شفعاً ان كان دتراً او دتراً ان كان شفعاً مدعوى بحججه  
 وتحضر استعداد الاول لعلو عليه الوجه الثاني انه يلزم عليه عقود الحساب وعلو ما الله  
 اعلم وبقدر ان به ما لا غير متساوية اما ما مع ما كان احرا الدليل في ما لا يعلم  
 ان يقول اما الوجه الاول ضعيف فان كون ما لا ماسع معوزاً للواضحة كالمعلوم مسان  
 بالضرورة بل يمكن ان يقال ما لا ماسع لا يمكن ان يكون اسعفاً و لا دتراً / ان السفع والوتر  
 هو احسن العدد المحصور الذي له طرفان مساويين ما ما او اقدر ما لا مساو له  
 واستهله ليس عددا محصوراً ولا يمكن ان يكون اسعفاً و لا دتراً كما سوله المسلمون وغيرهم  
 من اهل الملل فما حدثه الله من المستقبل من يعجز الحجة انه اسفع و لا وتر وهذا انما  
 قول الفلاس في الطبيعة والاهية ان ما لا نهاية له لا يكون اسعفاً و لا دتراً و لكن ان  
 الاربعة له ليس له طرفان والشفع ما قبل الاقسام تسعين مائة و مائة و هذا  
 انما يغفل جملة طرفان مسهوان وادام يمكن ان يكون شفعاً لم يمكن ان يكون دتراً و اما عقود  
 الحساب فالمعدر من الحساب هو مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة  
 نصفه الدهن من عقود الحساب هو مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة  
 المربعين لوجود حداثا وادام في الخارج كانت اكثر من الاول وليس في ذلك بقاء و اني سور وجوده  
 اني الادمان وادام الايمان قال ابن الحضر الامدي الطرق السات ايه لوجود  
 اعداد الاربعة اها فكل واحد منها محصور بالوجود فالجمله محصورة بالوجود و ما لا ماسع  
 لا محصور بغيره و هو ايضا فاسد لثلاثة اوجه الاول ما لا سلم ان الوجود رايد على الموجود  
 حتى يقال يكون الوجود حاصلاً له الوجود هو ذات الموجود وحيثه على ما بان السات وان  
 كان رايداً على كل واحد من اعداد الجمله فلا سلم كونه حاصلاً بل عارض مقارن لكل واحد من الاعداد  
 والعارض عارض المقارن لا يشي لا يكون حاصلاً له الثالث سلم ان الوجود حاصراً لكل واحد

المذكور



الواحد الذي به يصير شفعاً اركاناً او رتراً اركاناً شفعاً بدعوى بحره  
 وحض استبعاد الاول لعل عليه الوجه الثاني انه لمن عليه حقوق الحساب وعلو الله  
 تعالى وسعدنا به ما لا غير متناهية امتناعاً مع امتناع احراز الدليل منها والى ما  
 انقول اما الوجه الاول ضعيف ما يكون ما لا يماهر معوزاً للواحد كالمعلوم  
 ما لضرورة بل يمكن ان يقال ما لا يماهر لا يمكن ان يكون اسعفاً ولا رتراً / ان السعف والرتز  
 نوعان في لعدد المحصور الذي له طرفان متساويان ما اذا قدر ما لا يماهر  
 ولا يماهر له ليس عدد المحصوراً فلا يكون اسعفاً ولا رتراً كما نبهوا المحلون وغيرهم  
 من اهل الملل فيما تحدثوا عن المستقبل من يعم الحنة انما اسعف ولا رتز وهذا ايضا  
 قول الفلاسفة الطبعية والاهية ان ما لا يماهر له / ان يكون اسعفاً ولا رتراً وذلك ان  
 لا يماهر له ليس له طرفان والشفع ما يقبل الانقسام فبين من مسا ومن وهذا  
 انما يحفل به في طرفان متساويان وادام يمكن ان يكون شفعاً لم يمكن ان يكون رتراً او اسعفاً  
 الحساب بالمقدور من الذهب محصور متناه وما لا يماهر لا يندرج الاذهان بل كلما  
 يصحفة الذهب من حقوق الحساب فهو متناه والمخبرات في بعض ما يماهر وكل واحد  
 الميزتين لروضة ما اراد في الخارج لكانت اكثر من الاول وليس في كل ما وثاني هو وجوده  
 / ان الاذهان ولا في الاعيان قال ابو الحسن الامدي الطريق الثالث انه لو جسد  
 اعداد الاربابه لها تكل واحد من المحصور بالوجود والجملة محصوره بالوجود وما لا يماهر  
 لا يحضر بجزء ما وهو ايضا قد لملأته اوجه الاول لا اسم الى الوجود رايد على الموجود  
 حتى يقال يكون الوجود حاصله في الوجود هو ذات الموجود وحينه على ما بقى الثاني وان  
 كان رايها على كل واحد من اعداد الجملة فلا يماهر كونه حاصله بل عارض متوازن لكل واحد من الاعداد  
 والعارض المتوازن للشيء لا يكون حاصله الثالث سيما ان الوجود حاصل لكل واحد  
 الواحد

المذكور

العدد ما يعلقها بالمعدي من معناه انها صفة ملحقه لعلو المعدوم او واحد  
 وايضا ما يقول القائل المعلومات والمعدورات غير متناهية هو صلاحه  
 العلم والعدد المتعلق هو وان سلم في العدد فلا سلم في العلم فان الكلام ليس هو في  
 إمكان العلم بها بل في العلم الذي يقال انه علم موجود اذ في معلوم ما لا نهاية له  
 وهذا امر موجود وحين هذه السهولة طافية من المطار الى استر سال العلم  
 على احد نوع العرض كما قاله ابو المعالي وحكي ذلك عن ابي الحسن المصري وداود الخوارزمي  
 قال ابو المعالي الاضام حسن واحد والاعراض احسانا صورا واما والخبر  
 غير محصور بل لا يجوز وجود احسان لا تضام لانه جسد محصور ما لا تضام  
 في العلم والدليل الدال على اني النهاية في النهاية من هذا قال ما احاط الاعراض  
 ما ان العلم يسترسل عليها استر سالاً واما الخوارزمي صلاحه المعلق به هو حوال السهولة  
 وحينه قال يعني الامر في الطريق الثاني يعني في ثمان مائة ما لا نهاية له  
 قوله لرواد اعداد / ان نهاية العالم مخلد ما ان يكون شفعاً او رتراً او شفعاً ورتراً  
 او اسعفاً ولا رتراً فان كانت سعفاً فهو يصير رتراً برأيه واحد وانما سدت رتراً فهي  
 يصير سعفاً برأيه واحد واعوار الواحدة لا يماهر محال وان كانت شفعاً ورتراً  
 فهو محال ان السعف ما يقبل الانقسام متساويين والرتز غير قابل لذلك العدد  
 الواحد لا يكون باللا لذلك غير قابل له معاً وان لم يكن سعفاً ولا رتراً فليس هو  
 واسطه من الشيء والاشياء وهو محال هذه الحالات اما لو سلم من القول بعدد  
 لا يماهر له فالقول به محال قال وهو من النمط الاول في الصاد لو جهن الاول انه قد لا  
 سلم اسحاله السعف والرتز به ما لا نهاية له والقول بان ما لا تضام / ان يكون



من احد الطرفين وهو الاخير وان سلمه الخصم فلا ريب ان الطرف الاخر  
لم يلزم عليه عبود الحساب وبعيم اهل الجنة وعدا اهل النار فانه وارثا لها  
من طرف الامتداد بعينه متناه امكانا وطولا لا يستلزم ان يكون له من هذه الوجوه خمس  
الوجوه الستة من الذي ذكره الرازي وهو انه لو كانت الحوادث المماثلة غير متناهية  
وحد الوجود متوقفا على انضمام الالهية له وانضمام الالهية له محال  
فما عرض هو غير ما انضمام الالهية له محال فاما انضمام الالهية له فمعه البراءة  
وهو من جهة حواء الامري فانما الاستدلال على ان الخصم هو من احد الطرفين دون الآخر  
والاخر هو الاستدلال على ان الامري والافري في ذلك لا يقال لو كانت العلل والمعلول غير  
متناهية وكل واحد منها ممكنا على ما وضعه الفرض على ما سمعنا واما ما كان كانت  
متناهية فمدى ان ذلك محال لوجوه ثلاثة الاول هو ان كل واحد منها يكون متوقفا بالعلم  
والعلم هو من احد الاحاد فالحكمة متوقفة بالعدم وكل جملة متوقفة بالعلم فلو جودها اول متناهية  
وكلها لوجوه اول يمتد الى الله فالحكمة لكونه غير متناه محال الثاني ان كل واحد منها  
يكون مسرطا في جوده فلو جود غلته وكذا الكلام في علمه فالنسبة الى علمها واهل حواء اصل  
بعدم التمايز فقد يعذر الوجود على شرط الوجود فلا وجود لواحد منها وهذا لا ينال  
الا عطاء في ذلك الا اولى من ذلك فاما ما عطا الله من مشيئة طاعة عطا الله من مشيئة  
فما عطا الله من مشيئة من غير المشيئة فان العطاء محال الثالث هو ان القول بتعاقب  
الحوادث والمطلوبات جبر الى ثبات العلم بعد ذلك في جعلها واثرا للمعلوم في الوجود  
محال قال بعض الامري وهذه هي الامانة اما الادبي فانه لا يلزم من سبق  
العدم على كل واحد من الاحاد مستقر على الجملة فان الحكم على الاحاد لا يلزم ان يكون حكما  
على الجملة كما سبق خصمه واما الثاني فاما ان كان ما يكون عليه الوجود وهو شرط الوجود  
غير موجود فاما ما لا يكون عليه الوجود فاما ان كان ما لا يكون عليه الوجود وهو شرط الوجود

من احد الطرفين ولكن لا سلم ان الحكم على الاحاد ملزم حكما على الجملة ولهذا صدق ان يقال  
لكل واحد من احاد الجملة ان من الجملة والصدق على الجملة انها حواء الجملة قال  
ان سميه وجه الله ملت ولما ان يقول في اصاد هذا الوجه ايضا قول العالم ان يكون  
بالوجود اريد به ان هناك سوراً موجوداً محصوراً ما ساهى وما لا يتناهى من طرفه او يتبدل  
انه موصوف بكونه موجوداً اما ان راد الاول فانه ما اطل بغير الحوادث في حواجز عن  
الموجودات محصوراً سواء احتل اياها متناهية ام غير متناهية وان قيل ان كل واحد مما لا  
تتناهى من الموجودات هو موجود فلهذا حق ما واصل المسمى هذا حصراً فان هذا اطلاقاً  
لغبطاً كان بوجه حصار ما لا يتناهى لا يكون محصوراً بحصره فلو كان الوجود في حواجز هذا محال  
الرابع فقد عبر العاصر وما ذكر في المطلوب لم يما لا ساهى في المستقل من جوده  
ما عاتق اهل الملل خاصة الفلاس في سذاجة على ان ذلك هو حواء وهو في حواء  
بالوجود كما ان ما لا يتناهى في الماضي محصور بالوجود كذا ليس في الماضي والمستقل  
فان الماضي دخل في الوجود والمستقل لم يدخل في الوجود وهو من صوري حواء في الماضي  
كان وحده والمستقل لم يحصل بعد ذلك لم ولم تلغ ان حواء حواء في حواء ان يكون  
دائماً بل وهو في حواء من الحوادث الذي يليها والمستقل ايضا متناه من هذا  
الحايات وايضا طاعت الحوادث الماضية على شرط فقد جوده كما هو ان معدومه كان  
الحوادث المستقلة الا ان معدومه طاعت جوده ولا هذا من جوده ان طاعت جوده  
في هذا الوقت والى في الماضي وهذا هو المستقل وكونه الى ما ضا والمستقل الا ان طاعت  
بالنسبة الى ما فقد ما حواء في الماضي والمستقل وكونه الى ما ضا والمستقل الا ان طاعت  
مستقلاً وكل مستقل يكون ما ضا كما ان كل حاضر مدان مستقلاً ومستقراً ما ضا  
قال الامري الطريق الرابع انه لو وجد ما لا ساهى في الماضي والمستقل الا هو متناه  
في ذلك الوقت واما ما لا ساهى محال وان وهو ايضا غير متناه فانما لا ساهى



والقول بان الشرط غير موجود محل النزاع فلا يصلح الرجوع به واما الماتنه  
 فاما لم يسم ان كان لو كان معنى النعائت وجود المعلول بعد علم علته وليس  
 كذلك معناه وجود المعلول متراجعا عن وجود علته مع ثبات علته بوجوه الى  
 حال وجوده وثبات وجوده بعد عدم علمه وكذلك في كل علمه مع معلولها وذكر  
 لا يلزم منه تأثير المعدوم في الموجود وان يكون الـعلل والمعلولات بوجوه متغا  
 وذكر منصوص في العلل الـاعلى بالاختيار حال الاقرب في ذلك ان يقال لو كانت  
 العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منهما حادثا بحاله وعدم ذلك فلا يخلو  
 اما ان يقال بوجود شي في الازل او وجوده لشي في الازل فان كان الاول هو  
 لان الازلي لا يكون مسبوقا بالعدم والحادث مسوق بالعدم فلو كان شي في الازل  
 لكان مسبوقا بالعدم ضروريه كونه حادثا غير حادث ضروريه كونه ازلنا وان كان  
 الثاني محله العلل والمعلولات مسبوقه بالعدم ضروريه ان اشي في الازل  
 ولم يسم من ذلك ان يكون لها اشتراك في غير متوقف على سبق غير علمه وهو المطلوب  
 قال ابن سينا قلت هذا الوجه الثالث الذي ذكره الرباعي حسب حال ان لم  
 تحصل شي من الحركات في الازل او حصل ولم يكن مسبوقا بغيرها فلكلها اول وان كان مسبوقا  
 بغيرها كان الازلي مسبوقا بالغير وبما عدا الارضوي على هذا انه ليس شي من الحركات  
 الحرفيه ازلنا بل كل واحد منها حادثا واما الالهي فالحركة الكلمه بتعاقب الافراد  
 الحرفيه وهي ليست مسبوقه بغيرها فليعلم ان يكون في الحركات الحرفيه اول وان كان  
 هذا الاصل من هذا ذكره الاحمد في ان يقال قوله اما ان يقال بوجود شي في الازل  
 او وجوده لشي في الازل حواسيه انه ليس شي بعينه موجودا في الازل او كان  
 الحسني نزل معناه بتأويل جديد مدفع ما ذكره على السند من اما الازلي

لان شي في الازل موجودا في الازل لكان مسبوقا بالعدم غير مسبوق بالعدم  
 وهذا انما يلزم اذا قيل في واحد من الحوادث المتعاقبة انه قد تم ازل وهذا القول  
 عاقل واما المصدر الثاني بقوله وان كان الثاني فيقول القائل العلل والمعلولات  
 المتعاقبة اربعه من الحوادث المتعاقبه يكون مسبوقه بالعدم اما يلزم او اقبل  
 ان جنسها ليس بقديم وانما في هذا محل النزاع وان قيل الحوادث المتعاقبه  
 الازلي ابدية وان يكون بها الازل ابدية اما ان يوحى شي منها من الابد او وجود لشي منها في  
 الابد فان كان الاول فهو محتج بالابدية لا يكون مسبوقا بالازل بوجوده وان كان  
 الثاني محله المتعاقبات مكتوبه فالعدم وما كان مكتوبا بالعدم لم يكن ابدية الا ان ابدية  
 ما لا محقة لعدم ازاله الا بالاسبقه لعدم حواسيه ان الابدية من الحوادث  
 المتعاقبه لا واحد واحد منها والحسن لا يفي به لعدم وان جرحا ان كان يقال  
 ان هذا الرقما له من بقاؤه في الازل فليعلم ان الابدية ما لا يحد له الحسنة لا واحد  
 بعينه من الماكول والمرت وقد اورد الاموي على نفسه سوالا واحدا عن  
 فقال فتكلم اربابا لو حده شي في الازل فليعلم ان الابدية مسبوقه بالعدم من كون كل واحد  
 من العلل والمعلولات غير موجود في الازل ان يكون الجملة غير ابدية فانه لا يلزم من العلم  
 على الاحاد ان يكون حكما على الجملة بل جاز ان يكون كل واحد من احاد الجملة غير ابدية  
 والجملة ابدية بمعنى تعاقب احادها غير النهاية زمان في الحوادث وهذا يلزم اذا كان  
 كل واحد من الاحاد لا وجود له في الازل وهو بعض الجملة وليس بعض من اعمام الجملة  
 يكون موجودا في الازل وانما كان شي في الازل حواسيه او وجوده في الجملة دون وجود  
 اعمامها والازلي



اما الاول فلا يصح ان يارضى معا فبالا يمكن ان يكونا معا في وجوده مع عدمه وليس  
وجوده محتج في رتب واحد حتى يمكن اجتماع ابعاضه مع عدم وجود ابعاضها  
هو معاقبة مع حكمة جمع من البصير وان عني به وجود ابعاضها ليس بالكان  
مقال له هذا صحيح والمنتهى انما هو وجوده في ابعاضها في الازل والآخر من انشا  
كون الواحد من ابعاضها كذا ان كانا ان يكون موجودا ما وادار وجوده في الجملة موجودا  
على وجود ابعاضها موجودا ابعاضها المعقبات يمكن ان يكونا في الازل وجود الجنس  
المعقبات الذي هو قدم ازل فيكون على كون الواحد من ابعاضها قدما اربابا او اديا  
فهذا محل التراجيب فيبين ان الحيوان به مخلوطه وخصه بالحرارة بحسب الحكم  
على الجملة بما يحكم على ان اذنا ودمه هو وجوده فساد هذا الجواب فانه ان لم يكن بعض  
الجملة اربابا كان ذلك سلبا لا اربابا عسرا فساد الجنس في الارباب هو المخلوط وخصه  
بعض الكلام اذا كان كل واحد من الافراد المعقبات حادنا وحسب ان يكون الجنس المعقبات  
حادنا ودمه وفساد هذا الكلام والامسكاد دخلوا هذه المقدمة في اثبات واجب  
الوجود واحاحدهم السها وهي بصفة علمية من احادها ان العلة قد تقدر على  
وغير ذلك هو في المسبوقات في الخلق فيفسد ذلك في كمانه اسما في الافكار واذكر  
في اثبات واحد الوجود هذه الطريقة التي يثبت بها حكمة وبانها ان كانت  
العلل والمعلولات غير متناهية فاما معاقبة او معالا حان ان يقال الاول او قد يتنا  
اسماع الافراق بين العلة والمعلول فمما يندم والدي فانه بما يندم هو ان العلة  
او العلة على ان يندم في كونه علة للمعلول والكون للمعلول معلولا الى سبب العدم  
فانما كان من المعلولات الوجودية مسبوقا بالعدم اما ان يكون وجوده ما حاد  
العلم له في حال وجوده او في حال عدمه لاحقا ان يكون ذلك في حال

غيره

عدمه / انتفاع اجماع الموجود والعدم فلم يبق الا ان يكون موجودا في حال  
وجوده / امعني انما وجد بعد وجوده لم يعنى ان ما قد زل من الوجود غير  
يستغن عن العلة بل يستلزمها ولولاها لما كان وادراك ملائمة من ارباب المخلول  
وجوده مسبوقا بالعدم او غير مسبوق بحال كبرية فلهذا هذه الحق هي كبريتها  
واما ان يعلل ان المعلول يكون مع العلم في الزمان وهو محتمل فاسد وسبب برهنتها لا يقع  
الا مدي فلهذا من من مقال ان المعلول للعلنة السامة والمفعول لها علمه بل لا يقال  
فيلحق بها رتبة الاثر للموثر التام ولما شرحت لاسا حكمة الاثر غير المباشر في الزمان  
فلا يعقبه وانما هي عنه وهذا قول هو الاثر في العالمين بالاعمال بدم عن  
موجب بدم وهو مساقض فانه اذا كان الاثر كذلك لم يكن ان الواحد من العالم شي  
واضا فالحديث من الحوادث بعد ذلك يستلزم الى علمه فانه قد ان له فليس يتسلسل  
عللا او تمام علل ومعلولات في ان واحد وهذا باطل بصرح العقل وانما في العقل  
ان قدر ان لا يتحال لم يكن علمه فانه في الازل بطل بدم وسبب ذلك واحد الاثر  
عن الموثر التام كما يقولون ان اهل الكلام رتبهم في ذلك ان يصير الموثر متناها ما بعد  
ان لم يكن متناها ما بعد وسبب حدوث او ان الحوادث تحدث بدون متناها وان  
الممكن مرجح وجوده على عدمه بدم في المرجح السام وهذا قول ليس من اهل الكلام سببهم  
الفاد مرجح احدا المقدمون في المرجح ومنهم من يقول بل مرجح بالارادة العدمية الازلية  
وسبب ذلك هو ان يقول بل مرجح مع كون الرتبة الاولى ابع وجوبه وهو قول محمود الخوارزمي  
ولا الاول وهو قول بعض الصم الكلامي وغيره الاخرين وانما الكلامية مع الاسع  
يعمل المرجح هو الارادة العدمية وهو قول الاراد لا هو المراد لكنهم من يقول



من شأن الإرادة ان يرتجى فلا يرتجى صحيح بل مع سادى لا يرتجى كما هو له الاشهر  
والكلام هو ان يرتجى مع او كونه الراجح والقول الثالث ان الموتى انما يستلزم  
وجوده عن عفة لا مع في الزمان واسمها ضاعته كما قالوا اما ان يرتجى  
وهذا هو الصواب اردناه ان يقول له ان فيكون على هذا فليعلم طردت كل ما سوى القول الرابع مسبق  
ولهذا ما طلبت  
المراه طلبت  
وعسى بعد العدم والارادة وجود المقدور المراد والعدم والارادة حاملان على المقدور  
معنى المطلق والمراد ومع وجود المقدور المراد وهما مستلزمان له وهذا قول اكثر اهل الاثبات  
والعقول والطلقات  
عندنا الطمس وعلى هذا ما عرف من وجود العلم والفاعل والموتى عند وجود الاثر في الزمان  
والاحداث المعروفة  
والاخرى عنه  
الذي يعتقد المفعول المعلوم الذي هو الاثر ومن الناس من يكره ان يكون المفعول  
والمختار وانما العلم الموصى به من ان الاول لا يكون الا مع ما في الاثر والى ما يكون  
الامع معارفة الاول كونه وهذا ايضا غلط فان الاول له الدالة بوجاهة السوء لو قدر  
انه يمكن ان يكون الموتى غير قادرين على اختيار فكيف اذا كان ذلك مستغاثا وكون المفعول  
والمفعول لا يكون مفعولا معلوما الا بعد حدوثه هو من لساننا الضمير به الى ان يكون  
عامه العقل فكل هذا هو ما كان وجودا معلوما يمكن وجوده ولكن عدمه  
والاخرى من يكون الا حادثة مسبوقة بالعلم ومسبقا ليدل ان سطوا وانما عده جيبا  
كثيرا نص بمرم ان العقل يعدم مع لونه ممكنا قبل الوجود والعدم وهذا محال  
لما صح من هو وانهم والعقل ويدان على علمه ان يرتجى وتبين حاله ان سطوا  
وسائر الفلسفة واربسطوا لم يكن العلم الوجود الى راجح ويمكن القول ان الاول  
هو الصواب  
موجب تمامه للعلم  
وهذا قول الربيعا وهو ان راجح الحق مع سادى

حيث ان  
الصارفة  
نما هو ان يرتجى

اربسطوا ان الاول اما ان يقرر انه العقل لكونه يتحرك بالمشية كما يكون الاول  
علمه فاعلمه فهو علمه واحسنه انه وصار العلم به حشوتهم من  
لعل الاول حركته بالحركة بالانوار وليس هذا هو العلم بالاول اعلمه الاستحالة للحركة  
والارادة واما العقل يتحرك بالمشية به فهو حركته كتحريك الانوار للموتى والمعتنق  
لعمامة الاخرى بالاسر كما يكون كما يرتجى ليرشد وعسى منهم من يقول بل هو علمه  
ساده فاعلمه لا يظن كما هو له ان سينا وانما علمه وليس هذا الصواب بل هو العلم بالماضي  
الاربع من من هذا العلم به الا ما دلل له سنا كما رجا من ان لا يكون له العلم  
ثم ما ذكره الاسدي من ان العلم او الفاعل لا يصح لكونه علمه الى سقوطه الى اخره  
ليس به سادى على ان العقل لا يجوز ان يكون مدعى مسبوقة بالعلم وما ذكره من  
اسماء الاراف من العلم والمعلوم في الوضوح وجوده معارفة من العلم من اصعب  
التي يمكن ان لا يدل على حوار الامر ان صلاحيه حويه فاما العلم من كونه ليس  
سطوا وجود الامر ان يكون هذا حوار الامر ان حوارنا حركته ليس  
ان يقول هذا الذي ذكرته عاينه ان المعلوم حوارنا صاير وجوده وجود العلم لا يمكن ان يكون  
مسبوقة بالعدم مع وجود العلم وليس في هذا ما ان انه يصح ما حركته عن وجود  
العلم والامام المكنة ثلاثة اما ان يدعى حوار المعارفة او حوارنا ما حركته او حوارنا الاسر من  
ذكرته انما يدل على من ذلك ولود انما يدل على حوار الامر ان لا يكون حويه وانما ذكرته هذا حركته  
ما حركته المعلوم فلا سنا ما به من الاسر من راجح  
الاول لها

من شأن الإرادة ان يرتجى فلا يرتجى صحيح بل مع سادى لا يرتجى كما هو له الاشهر

من شأن الإرادة ان يرتجى فلا يرتجى صحيح بل مع سادى لا يرتجى كما هو له الاشهر



من شأن الارادة ان يبرح فلا يبرح للشيء بل مع تساوي الامر من كونه لا يستعبره  
والكرامه يقولون برجح مع اولونه الرابع والقول الثالث ان الامر في التام يستلزم  
وجوده في نفسه لا معبر في الزمان واسمرا خاضعته كما في القول اما ان يبرح في الزمان  
وهذا هو الصواب اردناه ان يقول له ان يكون على هذا ما لم يبرح في الزمان بل في نفسه  
وهذا هو المطلوب  
المراه يطلب  
وعند بعد البدن والارادة وجود المقدور المراد والعدم في الارادة حاصلان في المقدور  
مع الطلق والمراد ومع وجود المقدور المراد وهما مستلزمان في هذا القول كذا في الاثبات  
والعقل والاطلاق  
عند ركن الطلق وعلى هذا ما عرف من وجود العلم والفاعل والمؤثر عند وجود الاثر في الزمان  
والاخصاف في الزمان فان هذا الوجود العلم في الفعل والماثل في الزمان فان هذا هو  
الذي يعتقد المفعول المعلوم الذي هو الاثر من الناس من يبرح في الزمان فان هذا هو  
والمختار وان يبرح العلم المؤثر من عدم الاول لا يكون الامع وراحي الاثر والماثل يكون  
الامع معارضة الاثر المؤثر وهذا ايضا علة فان الادلة الدالة بوجوب العلم في الزمان  
انه يمكن ان يكون المؤثر غير قادر مختار فكيف اذا كان ذلك مستغنا وكذا في المعلوم  
والمفعول لا يكون مفعولا معلوما الا بعد عدمه هو من لساننا الضرورية التي هي علة  
في الاول  
واما في العقل فكل هو ان يكون ما كان وجودا معلوما يمكن وجوده ولكن عدمه  
والاخر من يكون الا اذا تيسر ما في العلم ومصر في ان يكون ارسطوا وانما علة  
الشيء فان برجح مع اول الفلك في عدم مع لونه فممكننا فقبل الوجود والعدم  
لما صح به هو وانهم والعقل ويدان في علمه ان يبرح في الزمان  
والمراه يطلب  
صلى العاراي  
انما هو في العلم  
نما في العلم  
والمراه يطلب  
انما هو في العلم  
نما في العلم

ارسطوا ان الاول اما ان يبرح في الفلك لكونه يتحرك في نفسه في الاول  
علة فاعله له فهو علة واحدا في ذاته وصار العلم في نفسه كسواء فيهم من  
فعل الاول حدها الحسنة بالامر وليس هذا هو الاول بل هو العلم في نفسه  
والارادة اما ان يبرح في الفلك يتحرك في نفسه في الزمان كسواء فيهم من  
لعاشقة لا يحرك بالامر كما هو في الزمان وعين فيهم من يقول بل هو علة  
سواء فاعله لا فاعله كما هو في الزمان وانما علة وليس هذا هو الاول بل هو العلم في نفسه  
الامر في الزمان من هذا العلم في الزمان اما ان يبرح في الزمان كسواء فيهم من  
ثم ما ذكر في الامر في الزمان او الفاعل في الزمان علمه في الزمان في الزمان  
ليس في الزمان على ان المعلوم في الزمان ان يكون في الزمان في الزمان  
اسم في الزمان من العلم في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
الحج بل في الزمان على حوار الامر في الزمان في الزمان في الزمان  
ليس في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
ان يقول هذا الذي ذكرته علة ان المعلوم في الزمان في الزمان في الزمان  
سواء في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
العلم والامر في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان

من شأن الارادة ان يبرح فلا يبرح للشيء بل مع تساوي الامر من كونه لا يستعبره

من شأن الارادة ان يبرح فلا يبرح للشيء بل مع تساوي الامر من كونه لا يستعبره







الزوال ما كان الانتفاع لنفس الجسم عاد الاشكال الاول دار كان لغيرها انضالي  
 التسلسل وان كان لمعروض الجسم ص لا ان المعقول من الجسم الذي هاب في الحيات  
 ولو كان في محل كان ذلك المحل محال ان يكون داهيا في الحيات يكون محل الجسم حتما لا بد ان  
 يكن داهيا في الحيات لم يكن لما احصاه من الحيز ولا يعقل حصول الجسم المحقق بالحيز  
 في محل غير محقق للحيز وادان محله داهيا في الحيات كان حيا وحيثما بالقول في  
 احصاءه بذلك الحال به قال قول في الحيز لا يجوز ان يكون الجسم اذ لو ارمه بل لا يرم  
 عارض بمكر الروايل يكون ذلك المحرر ممكن الروايل وهو المقصود بالبرهنة  
 ملت ولما بل ان يقول هذا الدليل من على بالاجسام على العلم بالمان الصورة وبين  
 ضاده بيان موضع الجمع في مديانة موله ان كان الانتفاع لغير الجسم اخص الى التسلسل  
 ممنوع فان الاجسام او اوقات مشتركة في سيم الجسم وقد اختلف بعضها من بعض  
 صفات اخرى لم يبق في ذلك التسلسل كما في سائر الامور التي تشرك في شي وتعرف في شي  
 فالمقادير والحيوانات اذا اشتركت في سيم القدر والحيوانية واحصى بعضها من  
 بعض شي اخر لازم له لم يلزم التسلسل سواء مل تباين الاجسام او اختلافها ما بان  
 نقل باختلافها كاسد اكل واحد موصوفه صفات لارمه لا يوجد الا في كساب  
 الحيات الخلفه وارقتل تباينها كذا ثلث افراد النوع فالجواب لو جود كل فرد من تلك الافراد  
 هو المرجح لصفاته اللازمه له لا يفر صفاته اللازمه له الى موجب المرجح لذاته  
 فقد سطر عن هذا الوجه وهو ساد ما يؤوله المطلقون سارا حلالا افراد النوع  
 اما هو ساد الماك القائل بوجود ذلك ما تم منه على ان الجسم الموجود في الخارج  
 عربي وجودا وهذا غلط لا يستلزم من هذه مع انه لا حاجة ساهما الى هذا  
 بل هو مجرد اشتراك الاثنين في كونها حيا او متخيرا او موصوفا او مقدرا او غير ذلك  
 لا مع

لا يمنع احصاءها صفات لازمه له وليس اذا احتاج احصاءه بالحيز  
 الى سبب غير الجسم المشترك بلزم ان يكون ذلك المحصول محصرا اخر للاسناد طلاق ذلك  
 ما احصاه الاجسام المسبوقة ما حازها ليس الجسم المشترك بل لا يرمه هو من  
 لوازمها معنى ان المعنى انما هو المعنى الذي لا يلزم وانما يؤوله ان دار الانتفاع  
 لمعروض الجسم فهو محال مسوع وموله ان المعقول من الجسم لا يتلاد في الحيات فحله  
 لا بد له يكون له داهيا في الحيات يقال له محل الاسناد في الحيات هو المتعدد في الحيات  
 كما ان محل الحيز هو الحيز ومحل الطول والعرض والعين هو الطول والعرض والعين  
 ومحل البعدار هو المقدار وكذلك محل الحيز والعلم والصدق هو اخص العلم القدر وكذلك  
 محل السواد والباض هو الامور الابيض وهكذا اجماعا موصوفه صفات محل الصفات  
 هو الموصوفه وهكذا جميع سمات المصادر وعمرها من الاعراض محلها الاعمار والاقايم  
 مسبوقة ما اذا كان الجسم في الاستداد في الحيات التي هي الطول والعرض والعين مثلا كان  
 محلها هو الشيء المتعدد في الحيات الذي هو الطول والعرض وحده فحله احصاء  
 بالحيز ويكون ذلك المعروض الجسم الذي هو محلها المتعدد في الحيات هو المعنى  
 لا احصاءه بما اختص به من الصفات اللازمه وهو مستلزم للاسناد المعين  
 في الحيات المعينه ومسلم للصفات المعينه التي يقال انها لازمه له حتى انه من يدور  
 عنهم تلك اللوازم بعد مظهر حقيقة الموحد لها هو الموحد لحقيقته وهذا مظهر  
 من علمه من الموصوفات المستلزمة لموصوفاتها صفاتها كحيوانية والناطقة  
 للانسان وكذلك الاخذاء والمولاكوان والسات مثلا فان كون الثبات تامكا  
 فحدها هو صفه لازمه له لا يقوم كونه حيا والسبب عندهم ان يختص  
 بها بل حقيقة مستلزمة لقوله وان عدا به هذه الصفات اقرب

ان الجسم الواحد لا يمكن ان يكون في اكثر من مكان في وقت واحد



الى ان يكون داخل في حصة من كونه متشكلا في الحيات وادان ذلك ايضا لازما  
له فانا نعلم ان النار والنج والهراب والحر والاسار والشمس والفلك وغير ذلك  
كلها مشتركة في انها متجيز في متشكلا في الحيات فاما مشتركة في انما موصوفه  
بصفات مائه بها وراياها حامله لتلك الصفات ومائه اقرب واساير صفات  
غير بعض اعظم مما هي اشتركت فالصفات الخارجيه فيها الموصيه باختلافها  
وتباينها اعظم مما لو كانت متشابهة في نفسها من قولها مثل الجواهر والاحياء  
فقول ان الحصة هي ما اشتركت فيه من الحيويه والمقدارية وبواعها  
وسائر الصفات عارضه لها يصير الى سبب عمالات وهي قولنا احاطها بقول  
بأن المقدارية للحسين في النجيزه كالموصوفه للموصوف واللوحة للتلون  
والعرضه للعرض والقيام بالشمس للقيامات فانفسها وجود كبر معلوم ان  
الموجودين اذا اشتركوا في هذا فامم نفسه وهذا بايم سببها بل كل حيا  
سلا لا يضر واد اشتركا في ان هذا اللون وهذا اللون وهذا طعم وهذا طعم  
وهذا عطر وهذا عطر لم يكن احدهما مثلا للآخر وكذلك اذا اشتركا في ان هذا  
وهذا صوت فمقدار اول هذا مقدارا وهذا حرا وساما وهذا حرا وساما فانا اولي ان يكون  
بما نلها فان الصفه للموصوفه دخل في حصة من القدر القدر والمكان للمكان  
والحر للحر وما اذا كان اشتركا في ما هو داخل في الحصة لا يوجد التباين  
ما سيراكها فها هو دونه في ذلك اولى فالتراخي المسكلا الرابع  
الاستدلال بحدوث الصفات والاعراض على وجود الصانع تعالى مثل ضرورة  
السطح المساهله الاخر السامات فادان تلك التركيبات اعراضا حادثة  
والعدد ما در عليها فلا بد من ما على اخر ثم شرا في العلم بان حاحه المحرث  
الى العاقل ضروري داعي الى العلم الصوري ههنا من استدلال على ذلك بالاسكان  
او

او بالقاس على حدوث الدوات فكذلك يقول اصار في الصفات ما لا والعت  
من الاستدلال باسكان الصفات ومن الاستدلال بحدوثها ارا الاول بعضي الاكثون  
العاقل حسنا والباي لا يصح ذلك فالتراخي من ممة قلت هذه الطريقة حتر  
من الطريقة المذكوره في الفزان التي حات بها الرسول عليه السلام وها هو العبد ما الله  
تعالى يذكر في اياته ما يحدث في العالم من السحاب والمطر والنبات والحوان وغير ذلك من  
الحوادث ويذكر في اياته خلق السموات والارض واصلاف الليل والنهار وجود ذلك لكن  
العاقل يكون ما كانت الحواهر المرد سمون هذا استدلالا لحدوث الصفات بما على ان  
هذه الحوادث المسببوه حدوثها لم تحدث دونها بل الجواهر والاحسام التي كانت  
موجودة قبل ذلك لم تنزل من حدوتها فحدوتها وانزال وجودها وانما عرفت  
صفاتها كما سبب صفات الجسم اذا حرك بعد السكون وكما سبب الوانها وكما سبب شكلها  
وهذا ما يتكهن حاهرا العقل وحقيقة قول هو لا الحصة من المعركة والاسعه وعزم  
ار الرب سبحانه لم ينزل معطلا لا يفعل ساوا لا يعلم مسببه وعلته بل ما يدع  
خواصه من غير عمل يوم به وبعد ذلك ما يبيح على شيئا فلا ما حده صفات من بها  
وسببهم ومن العلم به نزاع في مثل هذا احاطه كل من الفهم واللبس في شئون  
المان والصوره وعلوها باحدها وهو ان يكون ليست الصوره الاعرضه  
فاما الجسم والى منق ارا المان والصوره لم ينفع على معان كالمان والصوره  
الصاعيه والطاعيه والطبيه والاوليه والاول سبب الصوره اذا جعلت رها  
وخاتما وسببها والخشاك اذا جعل كرسيا والهراب الجراد جعل بيتا والعزل اذ انبع  
فها وجود ذلك لا ريب لرا المان هنا التي يسمونها الهول هي احسام مائه مسببها  
وان الصوره اعراضا مائه كما يتحول الصوره من صورته الى صورته هو كونه في شكل



الى شكل مع ان جسمه لم يتغير اصلا وبهذا يظهر لك خطا قول القائل  
 ان من انفت استقار الحوت الى الفاعل والفاعل على حدوث الدوات  
 قال ما كذلك وهذه الطريقة طريقه الى على راي هاشم فقال هو الما  
 ما سوا على اسما له اياه الى كاتب والناس الى ان وجوده لم يعلم ان النار والهاب  
 لم يدع حقا وانما حدث في الاحسام بالفاضا وهو عرضي لا عرضي بل جعل  
 مثل هذا محتملا للدوات وجعل الذي خلق الانسان من طينه والحق من نواه  
 انما حدث الصنات والسائق من معاني الممان والصورة هي الطبعية  
 وهي صورة الحيوانات والنباتات والمعادن وجودا كذا انما هو بالصوره ما قلنا  
 الشكل الذي لا يتغير عرضي بل جسم وليس هذا مراد الفيلسوف وان ارسل  
 بالصورة نفس هذا الجسم المنصور فلان سانه جوهر محسوس تام بنفسه ومن الارهاض  
 تام جوهر من اهل العلم عند علة وحسب سؤل للمفسر ان هذه الصورة فاعله الممان  
 والهولي ان اراد بذلك ما خلق منه الانسان فالحق هو لم يود ذلك بل اراد ان ذلك جسم آخر  
 فسد واستحال وليس هو الا وجودا بل ذلك صوره وهذا صوره هو الذي خلقها من  
 الاخر وان اراد ان هذا جوهر فاقا بما سببه عن هذا الجسم المسهود الذي هو صوره وان هذا  
 الجسم المسهود الذي هو صوره تام بل هو الجوهر العقل به احيانا ثم العاقل ومن  
 هنا عرف بولم في الهولي الكليه حيث ادخوا ان هذا احسام العالم جوهر فاقا ما نفسه  
 تسرك منه الاحسام ومن تصور الاسور عن هذا قول علم انه ليس به هذا الجسم المعنى  
 وهذا الجسم المعنى قد يشترك بوجوده في الخارج اصلا بل كل من هذا من غير هذا  
 المساوله لذاته وصناته ولكن يشتركان في المناديه وعرفها سلا الاحكام اللاميه بالاحسام  
 وعلم ان اتصال الجسم بعد اتصاله هو نوع من البعد والحق والاحكام هي الاسماء

التر

التي توصف بها الجسم بالاتصال فالاسماء عرضي وان والعاقل لهما نفس الجسم الذي يكون  
 متصلا بانه وموصلا اخرى كما يكون جسمها بانه وموصلا اخرى وسكانا اخرى  
 في الرازي والطريقه الخامس هو عند الحق عائد الى الطرق الرابع  
 وهو الاستدلال بما في العالم من الاحكام والافان على علم الفاعل والذي يدرك علم الفاعل  
 هو بالذاته على دانه اذ في بال ليرسميه وتعالى ملك والمقصود هما التنبه على ان ما جا  
 به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصرح المعقول بانما يدرك الامان والبراهين  
 في اسما الصانع وصناته وفعاله هو يوف بها العقل وارحامنا عند الدلائل المتكبر حقا  
 هو بعض ما منه لله المنصور الحق بالماطل وان طريقه الاستدلال بحدوث الخيرات على  
 اساس الصانع وطريقه ضروريه وهو حار ما عندكم بل ليس طريقه حجة على الله تعالى منهم  
 حلال وساد وبعدها عرف الرازي حجة في مسائل الدوات والصنات والافعال وهو تارة وطريقه  
 نقول قول هو لا يار نقول هو لا والامدي سوتق في مسائل الوجود والدوات والامدي ما شاهد  
 مسووف في مسائل الوجود والدوات مع انه لم يذكر ذلكا على اساتوا حوال الوجود الله طوبه حقا  
 فطنة طننا بالطرق المذكوره يرجع الى الاستدلال بالامكان على المرجح المرجح علم يسلك بها  
 راتيات واحال الوجود الا هذه الطريقه طريقه لرنا الان اسما واسا غير دورها السلب  
 احسن الامدي فافهم اسما واسا الوجود بالبراهين العقل الذي اربى به يمكن احجوا هذه الطريق  
 على معانيه للوجودات المحسوسه بطريقهم المسببه على الصنات وهو باطله مع العلم  
 واما الامدي فلم ينفرد اسما واحال الوجود بحال بل بالبراهين اسما بالامكان من سلبه  
 واحال الوجود سلب اهل كونه من المفسرين بالامدي العقل بوجوه وجود  
 موجود وجوده لذاته العدم ولما سواه فتبين وجوده علته طرانا لطايله من  
 الباطنيه ومسا الاجحاج على ذلك ما ساهد كالموجودات العينية

طريق العلم السفي  
 والاعلان الطريق  
 الثلاثة العينية



وحيث ان لا يكون له وجودا او لا يكون له ذاتا  
 ما كان لا اول في المطلوب وان كان الثاني مظهر وجوده لا يكون واجبا لذاته فهو ممكن  
 لذاته لانه لو كان متناحرا لذاته لكان وجودا او ذاتا من مظهره فالوجود والعلم عليه  
 حائزان وعنده ذلك ما ان يكون في وجوده مظهر الى سرج او غير مظهر اليه وان لم  
 يكن مظهر الى المخرج فذلك يوجب احد الطرفين من غير سرج وهو مسمع وان افسر  
 الى المخرج فذلك المخرج اما واجب لذاته او غير واجب لان الاول هو المطلوب وان كان  
 الثاني يتركب من غير ما ان يكون معلولا لمعلولا او ليس ما كان الاول معلوما ان يكون  
 كل واحد منهما مقوما للآخر ويلزم من ذلك ان يكون كل واحد منهما مقوما لمفهوم  
 يكون كل واحد منهما مقوما لنفسه ان مفهوم المقوم ودلك يوجب جعل كل  
 واحد من الممكنين مقوما لنفسه والمفهوم نفسه / يكون مضافا وهو طواف  
 الصمد وان المقوم اصله هو المقوم والمفهوم نفسه نفس المعاني بها ولا  
 معاني هي التي لنفسه وان كان الثاني وهو ان يكون ذلك الصمد معلولا للغير والاطام  
 في ذلك الصمد والاطام الاول وعنده ذلك ما ان يكون المقوم على وجوده هو مبدأ  
 الموجودات غير مظهر في وجوده الى غير او بسلسل الامر الى غير المعاني فان كان  
 الاول هو المطلوب ولم كان الثاني هو مسمع ثم ذكر الادلة المتقدمة على  
 انطال السلسل وانفسها واحدا في الحكم التي كنهها فاقته فقال واركانت  
 العلل والمعلولات المفروضة وجودها معا فلا يحتمل ان يطر الى الجملة غير المطر الى  
 كل واحد واحد من احادها وان جعلته الجملة غير جسيمة كل واحد من الاحاد  
 وعنده ذلك في الجملة وجوده وهو ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لان ان يكون واجبا  
 والمماطات احادها ممكنة وعنده ذلك ما ان يكون واركانت واجبة مسمع  
 الاستحالة

الاستحالة عن المطلوب واركانت ممكنة فلا بد لها من سرج والمخرج اما ان يكون واحدا لها  
 او حار جاعتها لاحادها ان يقال بالاول وان المخرج للجملة سرج لاحادها ويلزم ان يكون سرجا  
 لنفسه ضرورة لونه من الاحاد ومخرج مذكور غير ان يكون مكملا وهو طواف العرض وان يكون سرجا  
 لعلمه لكونه من الاحاد ومنه جعل العلم معلولا والمعلول علم وهو در مسمع وان  
 كان المخرج حار جاعتها فهو اما ممكن او واجب فان كان ممكنا فهو من الجملة وهو طواف العرض  
 بل منق الا ان يكون واجبا لذاته وهو المطلوب قال ان نفسه ملت بهذه الطريقة التي  
 ذكرها لم يذكر غيرها في سائر الصانع ثم اورد في نفسه سؤله كثره سؤالا للمعبر عن اسم وجوده  
 ما سرج جملة في غير المتناهي ليعبر ما ذكره في قوله واللم في سرجه ذلك في المتناهي مع اشغال  
 بالخصر حجة في غير المتناهي على ان مفهوم الجملة حاصل في الانتفاء وان لم يكن ذلك في انفسه  
 انرا انك في الاحاد المعقاة الى غير المعاني غير ذلك ولا للمعاني ان يكون معلولا لغيره الاحاد  
 سيما ان رايت في الاحاد ولكن ما المانع ان يكون مترجعا ما كان الذاظم في المعاني مترجعا  
 لواحد منها للزم ما ذكره في قوله بل طريق برحمة بالاحاد الداخلة فيه مخرج كل واحد من احادها  
 بالاحاد الى غير المعاني وعلى هذا فلا يلزم انتقال الى سرج حار غير الجملة وان يكون المخرج  
 للجملة مترجعا لنفسه والعلته فقال في الجواب بوجه ان مفهوم الجملة رايت في الاحاد  
 المعقاة الى غير المعاني فلما اراد ان مفهوم الجملة هو نفس المنزوم من كل واحد من الاحاد في نظام  
 الاحاد وان اراد ان مفهوم الاحاد في نظام الاحاد فلا يحتمل ان يكون رايا على كل واحد من الاحاد  
 وهو المطلوب فلو لم ما المانع من ان يكون الجملة مترجعة ما حادها الداخلة فيها حار ومنه فلما  
 اما ان يقال سرج الجملة في الاحاد الداخلة فيها او بواحد منها فان كان بواحد منها فالمحال  
 الذي لم يتناه حاصل وان كان في الاحاد هو نفس الجملة المفروضة ومنه سرج الشئ نفسه هو حار